الاستعمار الفرنسي لسورية ومحاولات التّقسيم الطائفي (١٩٢٠-١٩٤٦م)

محمد محمَّد خيري[١]

مقدّمة

سعت فرنسا للسّيطرة على سورية بأشكال مختلفة، مرّةً تحت مسمّى الاحتلال العسكريّ المباشر، ومرّة أخرى تحت مسمّى الانتداب بتفويض من عصبة الأمم، ولكن السّياسة الاستعماريّة الّتي اتّبعتها فرنسا في سورية من قتل، وتدمير، ونهب، وإعدامات، واعتقالات، وتقسيم سورية إلى دويلات صغيرة متناحرة طائفيًّا، ومذهبيًّا، والسّيطرة الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والثّقافيّة أجّجت المشاعر الوطنيّة للسّوريّين ضدّها الّذين اعتادوا على العيش في وطن موحّد، وأخوّة حقيقيّة.

ضمّت سورية حتّى عام ١٩٤٦م جماعات دينيّة، وإثنيّة، ولغويّة متعدّدة، حيث بلغ عدد الجماعات المذهبيّة (١٦) طائفة، وبلغت نسبتهم من الأكثر إلى الأقل، فالسُّنّة بلغ عددهم ٧٥٪ من مجموع السّكّان، ثمّ يأتي بعدهم العلويّون بنسبة ١٢-١٥٪، ثمّ الرّوم الأرثوذكس بنسبة ٥٪، ثمّ الدّروز ٣٪، أمّا باقيّة الطّوائف المسيحيّة من موارنة، وروم كاثوليك، وللاتين، وبروتستانت، وسريان بالإضافة إلى الإسماعيليّين في جبل السّلميّة إلى شرق جبال اللاّذقيّة، وأقلّيّة صغيرة من الشّيعة الإثني عشريّة، وعدد صغير من اليهود، وبلغ مجموع المسيحيّين في سورية بشكل عام بحدود ١٢٪.

أمّا بالنّسبة للتّوزعّ الإثني، فقد بلغ عدد الإثنيات ستًّا: عرب، وأكراد، وأرمن وتركمان،

---

١. دكتور في كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بجامعة حلب - قسم الجغرافية.

وسريان، وشركس توزّعوا في أنحاء سورية، حيث تركّز الأكراد في شمال شرق البلاد، وبعض أحياء دمشق، وحلب، وشكّلوا ٨٪، فيما شكّل الأرمن ٣٪، وتركّزوا في حلب بينما شكّل السّريان، والتّركمان، والآشوريّين، والشّركس أقلّيّات صغرى، وأقاموا بالجولان.

تألّف البحث من **خمسة محاور** رئيسيّة هي: **المحور الأوّل:** مقدّمات الانتداب الفرنسيّ على سورية. **والمحور الثّاني:** دور المستشرقين الفرنسيّين في تقسيم سورية طائفيًّا، في حين عالج **المحور الثّالث** التّقسيم الفرنسيّ الطّائفيّ لسورية، **والمحور الرّابع** سياسة التّقسيم الفرنسيّة، وإنشاء الدّويلات على أساس طائفيّ، **والمحور الأخير** أثر التّقسيمات الإداريّة الطّائفيّة على المجتمع السّوري.

أوّلًا- دور المستشرقين الفرنسيّين في تقسيم سورية طائفيًّا

يعدُّ الاستشراق أوسع حركة علميّة شهدت أوروبا إبّان صعودها، وتوسُّعها الحضاريّ اهتمامًا بدارسةِ العالم الإسلاميّ بصورة خاصَّةٍ منَ النَّواحي التَّاريخيّة والدِّينيّة والاجتماعيّة، والاثنيّة، وقد تدعّمت تلك الحركة بصورة خاصَّة في ظلّ الهيمنة الاستعماريّة للعديد من الدُّول الأوروبيّة على العالم الإسلامي، وكانت من أهمِّ المجالات الَّتي استفادت منها تلك الدُّول لتوطيد نفوذها، وإنفاذ سياستها في الدُّول المستعمرة، وتجلَّى توظيفُ العلمُ الاستشراقيّ الفرنسيّ من أجلِ تحقيق فرنسا لأغراضها الاستعماريّة من خلال التَّركيز على علاقة الاستشراق بالسِّياسة الَّتي انتهجتها فرنسا لتقسيم سورية على أساس طائفيّ إلى دويلات مستقلَّة؛ وبذلك اندرج لفظة الاستشراق في قاموس الأكاديميّة الفرنسيّة منذ عام ١٩٣٨م[١].

ولا بدَّ من الإشارة إلى أنّ الكثير ممّن نسمِّيهم بالمستشرقين لم يكونوا علماء، أو أساتذة جامعات، بل كان بينهم الكثير من الجواسيس، والموظَّفين في وزارات الخارجيّة الدّول الأوروبيّة، ودوائر الاستخبارات، وكذلك كان رجال السّياسة في الغرب على صلة وثيقة بأساتذة كلّيّات اللُّغات الشَّرقيّة في أوروبا، كانوا يرجعون إلى آرائهم قبل أن يتَّخذوا

١. زقزوق، محمود حمدي، الاستشراق والخلفيّة الفكريّة للصراع الحضاري، ص٤٠.

القرارات المهمَّة في الشّؤون السّياسيّة الخاصَّة بالعالم الإسلاميّ[١].

كانت باريس حتّى ما بعد النّصف الأوّل من القرن التّاسع عشر عاصمة الاستشراق[٢]، فقد أنشأت فرنسا معاهد كثيرة في البلاد الإسلاميّة الّتي احتلّتها، ومنها المعهد الفرنسيّ بدمشق أنشأته في عام ١٩٢٢م[٣].

ولما كان السّياسيّون الفرنسيّون في أوائل القرن العشرين بصدد تجزئة سورية طائفيًّا إلى دويلات مستقلّة، فقد احتاج مشروعهم هذا إلى دراسة النّسيج الدّينيّ، والثّقافيّ لهذه المنطقة، وإلى نشر كلّ ما من شأنه إثارة النّزعات العرقيّة، أو الطّائفيّة بين المسلمين، وغير المسلمين، إضافةً إلى محاولتها نشر اللّغة الفرنسيّة، والثّقافة الفرنسيّة، وبالتّالي فرنسة الأقطار الواقعة تحت قبضتها، وساعدهم المستشرقون في تحقيق أهدافهم لتجزئة البلاد الإسلاميّة إلى دويلات مستقلّة يمكن أن تسيطر عليها فرنسا بسهولة، وذلك من خلال ما قدّموه من دراسات عليها، وبحوث دقيقة عن الخريطة الأثنيّة، والعرقيّة، والعقائديّة في المنطقة، وبما أبرزوه في تلك الدّراسات من العوامل الّتي يكن استغلالها لزرع بذور الفتنة، والشّقاق بين الفرق، والطّوائف المختلفة، وقد تمّت لها تلك السّيطرة بغطاء قانونيّ وفّره لها اتّفاق سان ريمو المنعقد بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٢٠م، الّذي بموجبه منح فرنسا حقّ الانتداب على سورية ولبنان، وقد تمّ تنظيم تسلسل جهاز الحكم الفرنسي على الشّكل الآتي[٤]:

أوّلًا: يمثّل فرنسا في سورية ولبنان مفوّض سامٍ تابع لوزارة الخارجيّة الفرنسيّة الوسيطة بينه وبين عصبة الأمم، ومقرّه بيروت.

ثانيًا: يساعده مكتب سياسيّ، ومكتب للدّراسات التّشريعيّة، ومكتب استشاري للأمور الماليّة، يضع الموازنات، ويراقبها، ومكتب الاستخبارات، ومكتب لتفتيش الجمارك، وآخر

١. سعيد، إدوارد، الاستشراق، ص٢٩.

٢. أحمد، محمّد بهاء الدين حسين، الاستشراق، ص١٠٩.

٣. حوارني، ألبرت، الإسلام في الفكر الأوروبي، ص٢٢.

٤. نجاة، قصّاب حسن، صانعو الجلاء في سورية، ص٣٢٨.

للمصالح الصّحفيّة، ومكتب للقضايا الاقتصاديّة، والزّراعيّة، ومكتب للشّؤون الأثريّة، والدّراسات الاستشراقيّة، ومصالح للأمن العام، ومصالح للبريد، ومصالح للصّحّة.

وهذا يوضّح أنّ كلّ خيوط الحياة الاجتماعيّة، والثّقافيّة، والسّياسيّة، والاقتصاديّة كانت تتّصل بأصابع مكاتب المفوضيّة العليا الفرنسيّة، وغاية هذه المحاولات تحويل الطّائفة إلى قوميّة بحيث تكون هناك أمّة مارونيّة، وأمّة درزيّة، وأمّة علويّة، وكان لكلّ دولة حاكم مباشر هو مندوب المفوّض السّامي فيها، وكان مندوبا العلويّين، والدّروز يحملان اسم حاكم مدني[١].

وبعد أن تبيّن للجنرال الفرنسيّ غورو[٢] فشل سياسة التّجزئة، وإصرار أهل البلاد على وحدتها، قرَّر إنشاء اتّحاد بين الدّول السّورية الثّلاث: دولة حلب، ودولة دمشق، ودولة العلويّين[٣]؛ بزعم أنّ هذه الدّول متقاربة في مستواها الحضاريّ، وفي بناها الاجتماعيّة، والدّينيّة، وجميع هذه التّسميات كانت تتمّ وفق مشاورة مثقّفون، ومستشارون، هم في الواقع المستشرقون الفرنسيّون، فكان من نتائج هذا التّقسيم أنِ ارتفع عدد المستشارين الفرنسيّين، وكبار الموظّفين السّوريّين، والفرنسيّين إلى أربعة أمثال ما تتطلبه الدّولة السّورية موحّدة.

وهكذا كانت العلاقات بين المؤسّسات الاستعماريّة، والمؤسّسة الاستشراقيّة علاقة عضويّة، فقد كان الاستشراق بمنزلة الدّليل للاستعمار في ربوع العالم الإسلاميّ بفرض

---

١. صانعو الجلاء في سورية، م.س، ص٣٢٩.

٢. ضابط فرنسي اتّصلت سيرته بأحداث سورية، ولبنان بعد الحرب العالميّة الأولى (إنذار غورو)، بُترت ذراعه اليمنى في بدايّة الحرب، وعُين في عام ١٩٢٠م مندوبًا ساميًا في سورية، ولبنان على أثر فرض الانتداب الفرنسي عليهما خلفًا لجورج بيكو، واستمرّ في هذا المنصب مدّة أربع سنوات؛ كانت حافلة بالثّورات الدّامية. عطيّة الله، أحمد، القاموس السياسي، ص٨٣٩.

٣. طائفة من طوائف أئمّة الشيعة كـ(الدروز والإسماعيليّة)، وقد انتشرت هذه الطائفة في الساحل السوري، ومع قدوم الانتداب الفرنسي عام ١٩١٩م تغيّرت التسميّة وأطلق الفرنسيّون لقب (علويّين) على أتباع هذا المذهب وانتشرت هذه العبارة في الكتب والوثائق والصحف الفرنسيّة، وأصبحوا يعرفون بالعلويّين، وقد عارض العلويّون الانتداب الفرنسي ممّا دفع فرنسا إلى التراجع عن مشروع دولة العلويّين واستبدلت عام ١٩٣٠م اسم (دولة العلويّين) لتصبح حكومة اللاذقيّة. ديب، كمال، تاريخ سورية المعاصر، ص٤٤-٤٥-٥٠-٦٢.

السّيطرة الأوروبيّة عليه، وإخضاعه وإذلاله[١].

ومن المستشرقين الفرنسيّين السّاسة سُوفير (**Sauvaire Henri**) الّذي عيّنته حكومة فرنسا قنصلاً لها في سورية، وكليمان هوار (**Huart Clement**) فهو من المستشرقين الفرنسيّين الّذين ساعدوا فرنسا في المشاريع السّياسيّة، وذاع صيته في وزارة الخارجيّة، فانتدبته لممثّلها في مؤتمرات المستشرقين فمثّل حكومته في مؤتمري المستشرقين بالجزائر عام ١٩٠٥م، وفي كوبنهاجن ١٩٠٨م، فأبحاثه التّاريخيّة، والعقائديّة خدم الوزارة الخارجيّة الفرنسيّة خلال الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان[٢].

ومن الدّراسات الّتي قدّمها المستشرقون لوزارة الخارجيّة الفرنسيّة، وخلال سعيها لتحقيق أهدافها في سورية، قد دعت أتباعها كافّة إلى جمع المعلومات عن القبائل، والفرق، والمجموعات الفرقيّة، والدّينيّة المختلفة، وقد بدأت الدّراسات الفرنسيّة من التّقارير العامّة حول المناطق المختلفة في سورية، ووصلت بالتّدرّج إلى عقائد العلويّة، والدّروز، والإسماعيليّة، وكياناتهم الدّينيّة، وطبيعة الارتباط مع الشّيوخ، والخلافات القديمة بين القبائل، وقد وضّحت الوثائق الفرنسيّة بعض الجوانب بما تشتمل عليه من معلومات، وأنّ انتصار الاستعمار الفرنسيّ في مشاريع سيطرته، وتجزئته لبلاد الشّام لم يكن مجرّد انتصار آلة عسكريّة، بل كان هناك قاعدة علميّة للتّحرّك الدّبلوماسيّ، والعسكري من خلال وثائق هي أشبه بتقارير علميّة، ومعرفة عينيّة، وهذا يوضّح أنّ الاستشراق الفرنسي أدّى دورًا مهمًّا للحصول على هذه المعرفة، وقد ارتكزت المشاريع الإداريّة السّياسيّة الّتي حملتها المراسلات إلى حدّ كبير على التّقارير، والدّراسات السّوسيولوجيّة الوصيّة الّتي أعدها المستشرقون الفرنسيّون[٣].

اشتملت وثائق وزارة الخارجيّة الفرنسيّة في الفترة ما بين (١٩١٨-١٩٢٩م) على أبحاث حول الشّيعة، والدّروز، والعلويّين، والقبائل العربيّة، والشّراكسة؛ هذه الوثائق الّتي

١. الحكيم، يوسف، سورية والعهد العثماني، ص٤٤.

٢. ضيائي، علي أكبر، محاولات الاستعمار الفرنسي تجزئة سورية على أسس طائفيّة وأثر المستشرقين فيها، ص٩٢-٩٣.

٣. محاولات الاستعمار الفرنسي تجزئة سورية على أسس طائفيّة وأثر المستشرقين فيها، م.س، ص٩٥.

هي في الواقع بحوث فرق جمع المعلومات الفرنسيّة في المنطقة حيث كانت موجّهة بشكل كامل لخدمة أهداف المستعمرين الفرنسيّين، وقد سعوا عبر هذه البحوث لتمديد نقاط ضعف الطّوائف المختلفة، ومن ثمّ اختراقها من خلالها، والتّعرّف على مواضع القوّة فيها للعمل على توصيتها، وكلّ ذلك لتعزيز السّياسيّة الفرنسيّة في المنطقة[١].

وفي ١٨ تشرين الأوّل ١٩٢١م أرسل الجنرال غورو إلى رئيس مجلس الوزراء رسالة يضمنها دراسة حول جبل الدّروز صادرة عن قسم الاستخبارات في المفوضيّة العليا، «حيث يعتبر أنّ هذه الدّراسة تضع الأساس الموقف الفرنسيّ المناسب من أحد مظاهر المسألة السّوريّة الأقل شهرة، ألا وهو النّزعة الإقليميّة الذّاتيّة لدى بعض التّجمّعات الأثنيّة، والدّينيّة، والدّراسة تتحدّث عن الدّروز، وعقائدهم، وتنظيمهم الاجتماعيّ، وتنطلق من اختلافهم عن المسلمين لتقترح حلاًّ لهذا المظهر من مظاهر المسألة السّوريّة، وهو تأمين الاستقلال الإداري السّياسيّ لهذه الطّائفة من جبل الدّروز إثر انتفاضتهم الأولى عام ١٩٢٠م»[٢].

وكان الرّئيس الفرنسي ميلران **(Millerand Alexandre)** (١٩٢٠-١٩٢٤م)، والجنرال غورو أوّل من أطلق مشاريع البحث في سورية، ورسم هيكلتها، وقدّم الكولونيل نيجر **(Nieger)** في جمعيّة الجغرافيا محاضرة تحدّث فيها عن العلويّة، والإسماعيليّة، والتّنظيم الإداري في البلاد، وعن أسباب انتفاضة العلويّين عام ١٩٢٠م (ثورة الشّيخ صالح العلي في السّاحل السّوري)، والوضع الاقتصاديّ في المنطقة.

ومن الدّراسات الاستشراقيّة الّتي قام بها الخبراء الفرنسيُّون في سعيهم لفهم التّركيب الاجتماعيّ لسورية دراسة وضعها المهندس أتشارد **(Achard)** عن القبائل البدويّة في سورية، وقد ارتكز في دراسته على المعلومات الّتي جمعها قسم الاستخبارات السّياسيّة، والعسكريّة في المفوضيّة العليا، والّتي ساعدت بدورها على اعتماد صيغ معيّنة في

١. وسيلة، زويجة، تطور الحركة الوطنيّة السورية في ظل الانتداب الفرنسي (١٩١٩-١٩٤٧م)، ص١٠٩.

٢. محاولات الاستعمار الفرنسي تجزئة سورية على أسس طائفيّة وأثر المستشرقين فيها، م.س، ص٩٨.

التّعامل الفرنسيّ مع القبائل البدويّة، ونجد تقريرًا مهمًا لأحد الدّبلوماسيّين الفرنسيّين يطرح جملة من الأفكار الخطيرة حول منهج تجزئة سورية، ويقول صاحب هذا التّقرير: «لقد استبعدت إمكانيّة أن تحكم أسرة عربيّة في سورية موحّدة، ويبدو أن لا خطر من نترك لمختلف التّجمّعات القوميّة الاثنيّة أن تشكّل بنفس، أو بمساعدتنا إطار استقلالها الوطنيّة»[١].

وفي ١٦ آب ١٩٢٠م أرسل الرّئيس **ميلران** إلى المفوض السّامي الفرنسي في سورية برقيّة طويلة بعنوان: «مخطّط لتنظيم الانتداب الفرنسيّ في سورية»؛ يقول: «يمكن أن نتصوّر منذ الآن ثماني مجموعات مستقلّة هي من الشّمال إلى الجنوب (سنجق الإسكندرون، مستلحقة حلب، مجموعة النّصيريّة، مستلحقة حمص، مستلحقة طرابلس، مستلحقة دمشق، وحوران، وتتضمّن هذه الأخيرة مجموعتين: الدّروز والمسلمين»[٢]، ويرى **ميلران** أنّ تنظيم هذه المجموعات يختلف باختلاف أوجه عديدة، ناتجة بالنّسبة للبعض عن الموقع الجغرافيّ، وبالنّسبة للبعض الآخر عن تمركز المصالح، وبالنّسبة لآخرين عن كونهم تجمّعًا دينيًّا متماسكًا، ويستعرض **ميلران** بشيء من التّفصيل الخطوط العامّة لتنظيم هذه المجموعات؛ فيقول بالنّسبة لسنجق اسكندرون: «ينقسم سكّانه على أساس الدّين، والتّابعيّة القوميّة، بحيث نجد أتراكًا، وأكرادًا، وجركسًا، وعربًا علويّين، وأرمن أيضًا، ولذلك نمثّل فيه كما هو للبنان هيئة تمثّل مختلف المجموعات الطّائفيّة»[٣].

ويؤكّد **ميلران** بالنّسبة للعلويّين المقيمين في المنطقة السّاحليّة الجبليّة، والّذين يتكلّمون جميعًا اللّغة العربيّة، ماذا يؤكد؟ فيشكّلون جماعة دينيّة مرتبطة نظريًّا بالإسلام، ولكنّها في الواقع منفصلة عنه تمامًا، ويجب ألّا تندمج بالمسلمين، وقد كان **ميلران** يهدف من ذلك إلى التّفرقة الدّينيّة، إذ كانت منطقة العلويّين جزءًا من المناطق السّنيّة، إلّا أنّها أعلنت استقلالها عام ١٩٢٠م إثر نشاطات الفرنسيّين، واعترُف رسميًّا بحكومة العلويّين.

١. محاولات الاستعمار الفرنسي تجزئة سورية على أسس طائفيّة وأثر المستشرقين فيها، م.س، ص٩٩.
٢. م.ن، ص١٠٠.
٣. م.ن، ص١٠١.

زار المستشرق الفرنسي هنري لامنس[١] (Lamens Henry) منطقة العلويّين، وكتب مقالاً عن دولة العلويّين، وهو يمدح الاستعمار الفرنسي، ويشيد بإنجازاته الاقتصاديّة، والزّراعيّة، والعمرانيّة في منطقة العلويّين، ومن ناحيّة أخرى يهاجم الحكم التّركي، ويصفه بأنّه كان يسعى لتذليل العلويّين، وعقابهم، كما يهاجم الإسماعيليّين، ويصفهم بالحشّاشين، وهو الاسم الّذي كان الصّليبيّون يطلقونه على رجال الإسماعيليّين، فيقول: «أصبحت تلك الدّولة (العلويّين) بفضل الحكم الفرنسيّ أرض اختبار تستفيد منه بلدان الشّرق الأدنى عامّة، ولبنان خاصّة»، ثمّ يمجّد حكومة الاحتلال الفرنسي، وهذا يبرز بوضوح أنّه يدافع عن الاحتلال الفرنسيّ في المناطق السّوريّة، ويمدح عمليّة التّجزئة إلى دويلات مستقلّة تحت الاحتلال الفرنسيّ، ويجدر بالذّكر أنّ أعمال لامنس، وكتاباته، وآراءه تمثّل الأعماق الحقيقيّة، والأهداف البعيدة المدى لحركة الاستشراق، كما تمثّل التّطوّرات المرحليّة الّتي تدخل على هذه الحركة لتساير أهداف الاستعمار الأوروبيّ في هذه المرحلة، أو تلك من مراحله، وفي ظروف تقضي طبيعة التّحرّك الاستعماريّ.

ويصف هاشم عثمان محاولات الضّبّاط الفرنسيّين في جمع الوثائق العلويّة، ومساعدة المستشرقين في بحوثهم الاستشراقيّة بقوله: «جاء أحد أولئك الضّبّاط إلى إحدى القرى ذات يوم، يريد الحصول على بعض ما يودّه من مواد يضمّها إلى مؤلّف يعدّه في تاريخ العلويّين، وديانتهم، وكان ثمّة البطل العربيّ الكبير الشّيخ صالح العلي، فلمّا سأل الرّجل أسئلة مدّ الشّيخ يده بكتاب الله، وهو يقول: «إذا أردت تاريخ العلويّين فهذا تاريخهم، وإذا شئت دينهم فهذا دينهم»...[٢].

يمكن القول أنَّ المستشرقين أدُّوا دورًا مهمًّا في التَّمهيد، والتّوسيع للتّوسُّعِ الاستعماريّ، ولتوطيد سيطرة الغرب على الشَّرق، وإنّ اهتمامهم بتراث الشَّرق، ولغّاته كانَ مبعثه، ونقطة انطلاقه الغرض الدّينيّ بشكلٍ رئيس؛ للوصول لاستعمار البلاد، واستعباد العباد.

---

١. ولد هنري لامنس في عام ١٨٦٢م في بلجيكا، وفي الخامسة عشر من عمره غادر بلجيكا لينضمّ إلى اليسوعيّة في بيروت، وأقام في تلك المدينة التي غدت موطنه الثاني ما تبقى له من العمر. محاولات الاستعمار الفرنسي تجزئة سورية على أسس طائفيّة وأثر المستشرقين فيها، م.س، ص١٠٢.

٢. سورية والعهد العثماني، م.س، ص٦٦.

ثانيًا: التّقسيم الفرنسيّ الطّائفيّ لسورية

١-التّقسيم الطّائفيّ قبيل الانتداب الفرنسيّ

تعدّدت العناصر الطّائفيّة في سورية بنحو عشرين طائفة، إلّا أنّ المسلمين شكّلوا الأغلبيّة السّاحقة بنسبة ثلاثة أرباع السّكّان، كما وُجدت جميع المذاهب فيها، ورغم هذه التّعدّديّة إلّا أنّ هذه الفئات لم تشهد فتن، وصراعات فيما بينها باستثناء فتنة لبنان عام ١٨٦٠م أيّام الحكم العثماني. بالإضافة لذلك فقد وُجدت بعض المناطق يسكنها طوائف محدّدة كالدّروز في جبل الدّروز جنوب دمشق، وفي لبنان، والعلويّين في جبال اللاّذقيّة، بالإضافة للآشوريّين، واليزيديّين، والكلدان، والسّريان في الجزيرة السّورية[١]، أمَّا الاسماعيليون فقد تركزوا في مصياف، والقدموس، والخوابي، ووجد القليل منهم في حماة، وبينما الأكراد فكانت أراضيهم على الحدود الشّماليّة السّوريّة التّركيّة حتّى أنّهم امتدّوا إلى كثير من المناطق السّوريّة الدّاخليّة[٢].

بظلّ هذه الفئات الطّائفيّة سنّت الدّولة العثمانيّة قانون الولايات عام ١٨٤٦م بهدف سيطرتها على الولايات العربيّة، وكان القانون منقولاً عن النّظم الإداريّة الفرنسيّة، ووفق هذا القانون انقسمت بلاد الشّام إداريًّا إلى أربع ولايات: حلب، وطرابلس، ودمشق، وصيدا؛ ثمّ حُلت ولاية طرابلس، وضمّت لولاية صيدا، وأصبحت بيروت مركزها، وبعد ذلك حُلت ولاية صيدا، وضمت إلى ولاية دمشق، وأطلق عليها اسم ولاية سورية، وفي عام ١٨٨٨م تمّ توحيد المنطقة السّاحليّة الممتدّة من طرابلس حتّى عكّا باسم ولاية بيروت، وفي نهايّة القرن التّاسع عشر كانت هناك ثلاث ولايات هي: حلب، ودمشق، وبيروت، بالإضافة لمتصرفيات جبل لبنان، والقدس، ودير الزور[٣].

كان هذا التّقسيم يهدف إلى تحقيق أهداف سياسيّة واجتماعيّة، نظرًا إلى أهمّيّة منطقة

---

١. سلطان، علي، تاريخ سورية أواخر الحكم التركي، ص١٤-٢٥.

٢. ديك، دوز، تاريخ الاسماعيلين الحديث، ص٤٨-٥٢.

٣. سنو، عبد الرؤف، النزعات الكيانيّة العثمانيّة في الدولة العثمانيّة، ص٥٣.

بلاد الشّام بالنّسبة للدّولة العثمانيّة، وإنّ تنوّع الطّوائف فيها جعلها ساحة مثاليّة لتدخّل الدّول الغربيّة، خاصّة مع توسّع نظام الامتيازات الّذي ظهر في السّلطنة حين منح السّلطان العثماني سليمان القانوني ممثّلي حكومة البندقيّة الحقّ بالنّظر في دعاوي البندقيّين المقيمين في السّلطنة، وكذلك وقّع مع الفرنسيّين معاهدة تسمح للرّعايا الأجانب بالترّافع في القنصليّة المنتسبين إليها، وهذا ما استغله الأوروبيّين فيما بعد، ووسّعوه ليصبح الأجنبيّ خارج نطاق أيّ ملاحقة قانونيّة، أو إداريّة، وقد ضمّوا معهم الوجهاء، والأثرياء خاصةً من أبناء الطّوائف الدّينيّة، وبهذا الشّكل كانت الدّولة العثمانيّة حاميّة للسّنّة فقط، بينما فرنسا كانت حاميّة للمسيحيّين الكاثوليك، وروسيا حاميّة للأرثوذكس، أمّا بريطانيا فكانت حاميّة للبروتستانت، وهذا ما أدّى إلى فتح باب تأزّم العلاقات بين الطّوائف الدّينيّة[1]، وكان من نتيجته تفجّر الأحداث الطّائفيّة عام ١٨٤٠م، و١٨٦٠م، وهو ما سمح بتدخّل أكبر للدّول الأوروبيّة تحت حجّة حماية الأقلّيّات، الأمر الّذي شجّع على إنشاء كيانات سياسيّة ذات طبيعة طائفيّة[2]؛ لذلك فقد كانت السّياسة العثمانيّة تركّز على منطقة بلاد الشّام، وتلحظ التّموضعات الأثنيّة، والمذهبيّة فيها، وتضمن سيطرتها عليها، وجعل بعضها تتبع بعضًا، لترتبط ببعضها سياسيًّا، وإداريًّا، واقتصاديًّا، ممّا يساعد على بقاء ولاء السّكّان للدّولة العثمانيّة، ولذلك كانت التّنظيمات العثمانيّة هدفها توحيد جميع رعايا الدّولة من خلال خلق انتماء جديد مشترك هو الانتماء العثماني؛ عن طريق إلغاء كلّ أشكال التّمييز، وعلى المستويات المختلفة، ومحو الاختلافات بموجب القانون بين المسلمين، وغيرهم، على اعتبار أنّ قضيّة الأقلّيّات أصبحت في القرن التّاسع عشر أهمّ قضيّة لدى الدّولة العثمانيّة، الّتي أرادت الحدّ من ضغوط الدّول الغربيّة عليها[3].

1. Khoury. Philip: Syria and the French Mandate the Politics of Arab Nationalism 19201945-, Princeton university press, 1987, P.428.

٢. سورية والعهد العثماني، م.س، ص٢٣.

٣. م.ن، ص٢٤.

٢- التّقسيم الطّائفي لسورية بعد الانتداب الفرنسي

كانت فرنسا ترى أنّ سورية ستكون تعويضًا مناسبًا لها مقابل ما قدّمته من تضحيات في الشّرق خلال الحرب العالميّة الأولى، ورغم أنّ العلم العربيّ رُفع في دمشق في ٢٧ أيلول عام ١٩١٨م، إلّا أنّ فرنسا لم يعجبها ذلك، وأعلنت احتلالها للسّاحل السّوري، وساندتها بريطانيا[١]، وبموجب اتّفاقيّة سايكس بيكو عام ٢٠١٦م، كانت سورية من نصيب فرنسا، فدخلت القوّات الفرنسيّة دمشق في ٢٤ تموز عام ١٩٢٠م بعد ملحمة ميسلون.

كانت سياسة فرنسة قائمة على مبدأ «فرّق تسد»، متّبعة من خلالها سياسة طائفيّة عُزِّزت من خلال دور الجماعات الدّينيّة، والأثنيّة[٢]، وبعد إقرار الانتداب الفرنسيّ على سورية عملت فرنسا على تقسيم البلاد على أساس مذهبيّ طائفيّ وفق الآتي:

دولة بأغلبيّة سنيّة عاصمتها دمشق تمتدّ لتشمل حمص شمالاً، وحوران جنوبًا، باستثناء قضاء مصياف الّذي ألحق بدولة العلويّين، وقضاء عجلون الّذي أُلحق بمنطقة شرقيّ الأردن.

دولة بأغلبيّة سنيّة عاصمتها حلب، وتشمل دير الزّور، والاسكندرون.

دولة للعلويّين في السّاحل السّوريّ، تضمّ اللّاذقيّة، وقسم من طرابلس.

دولة درزيّة في الجنوب السّوريّ[٣].

أمَّا في شمال شرق سورية بمنطقة الجزيرة الّتي تواجدت فيها الطّوائف الكرديّة، والمسيحيّة، والآشوريّة، فقد أبقتها فرنسا تحت حكمها المباشر، وهذا لا يعني أنّها لم تشجّع النّوازع العرقيّة، والقبليّة، والانفصاليّة فيها، فقد تمّ فصل الحسكة، والرّقّة عن دير الزّور فيما بعد.

عملت فرنسا على إبقاء منطقة الجزيرة الممتدّة من شمال شرق سورية، والّتي يوجد فيها تجمّعات دينيّة، وعرقيّة منها (الكرديّة، والآشوريّة، والمسيحيّة، وطوائف أخرى)

١. حجار، جوزيف، سورية بلاد الشام تجزئة وطن، ص٧٧.

٢. أبو عيشة، نضال ماجد محمّد، الطائفيّة السياسيّة ودورها في إجهاض الربيع العربي «سورية أنموذجًا»، ص٦٦.

٣. تاريخ سورية المعاصر، م.س، ص٤١.

تحت حكمها المباشر[١]، وقد أطلق على هذه المنطقة اسم الجزيرة الفراتيّة، وقد تضمّن هذا المصطلح على ثلاث محافظات تعرف بالمحافظات الشّرقيّة وهي: (دير الزّور، الرّقّة، الحسكة)، وهي منطقة ذات أهمّيّة كبرى من النّواحي الاستراتيجيّة، والجيوسياسيّة، حيث تتركّز فيها الثّروات الباطنيّة، والموارد المائيّة، والسّهول الزّراعيّة، وقد بات مصطلح الجزيرة مرتبطًا ارتباطًا أكبر بمحافظة الحسكة، والّتي تشكّلت إداريًّا بعد فصل أجزاء إداريّة من لواء دير الزّور، وتشكيل لواء باسم الجزيرة عام ١٩٣١م قبل أن تتحوّل إلى محافظة حملت اسم الجزيرة عام ١٩٣٩م[٢].

ركّزت فرنسا على فكرة إنشاء دولة بدويّة، وفي عام ١٩٢٢م وُضعت القبائل البدويّة تحت السّلطة العسكريّة لقوّة الباديّة الفرنسيّة، وفي عام ١٩٢٣م بادرت الحكومة الفرنسيّة لإلغاء بعض التّشكيلات العشائريّة المكلّفة بحماية الطّرق مثل: (جيش الشّيخ مشعل رئيس قبائل شمر بدير الزّور) الّذي فشل في حماية الطّريق بين دير الزّور، والموصل، إلاّ أنّ مع وصول (هنري دي جوفنيل) عام ١٩٢٥م إلى منصب المفوّض السّامي في سورية، ولبنان تبدّلت السّياسة الفرنسيّة[٣]، حيث حاول الضّبّاط المسؤولون عن البدو في إقناع موظّفي المفوضيّة في دمشق، وبيروت بأنّ إقامة دولة بدويّة مستقلّة قضائيًّا، وسياسيًّا سوف يسهّل عمليّة السّيطرة على القبائل، وقد لاقت هذه الفكرة دعمًا من قادة قبليّين، ومن أبناء العشائر، وقد تركّز المطلب الأساس على ألاّ تخضع للسّلطات المركزيّة السّوريّة، وكلّ ماله علاقة في مسائل النّزاعات، والضّرائب، وقضايا الملكيّة؛ والجرائم ينبغي أن تخضع إلى قانون العشائر الّذي وضعه الموظّفون الفرنسيّون وفقًا لأعراف قبليّة، إلاّ أنّ جوفنيل رفض هذه المطالب لكي لا يثير سخط القوميّين، ويلاحظ أنّ حذر أصحاب القرار الفرنسيّين، ورفض مشروع الدّولة البدويّة ارتبط بالخوف من النّتائج فيما

١. زيدان، رغداء، تقسيمات سورية الإداريّة أثناء الانتداب الفرنسي وأثرها على التماسك المجتمعي، ص٩.

٢. الكاطع، مهند، السياسات الإثنيّة الفرنسيّة في الجزيرة السورية، ص٦٨.

3. Abadi. Jacob: us-Syria relations (1920- 1967) the bitter Harvest of a flawed policy, Athens journal of history, vol.6, no.3, P.178.

بعد لا سيّما بعد الصّدمة الّتي أحدثتها الثّورة السّوريّة الكبرى عام ١٩٢٥م، ويُستنتج أنّ فرنسا قصدت في إبقاء المناطق الّتي تنتشر فيها العشائر البدويّة بعيدة عن المدن الكبرى مستغلّة بذلك مسألة الخلاف بين البدو، وسكّان المدينة[١].

كانت فرنسا ترى أنّ دولة العلويّين، ودولة الدّروز لا تصلحان لتشكيل دولة بالشّكل المتعارف عليه دوليًّا؛ ولذلك فقد فرضت على دولة العلويّين، ودولة دمشق، ودولة حلب تشكيل أتّحاد فيدرالي عام ١٩٢٢م، إلاّ أنّه لم يدم هذا الاتّحاد طويلاً، وتمّ جمع دولتيّ دمشق، وحلب في دولة واحدة باسم «دولة سورية»، وتُركت دولة العلويّين، ودولة الدّروز مستقلّتان، وكان ذلك عام ١٩٢٤م[٢]، وفي عام ١٩٢٥م أقيمت دولة سوريّة، والّتي تألّفت من اندماج دولتيّ حلب، ودمشق، والاسكندرون، وحماة، ودير الزّور، وحوران، وبلغت مساحتها ١٢٢,٠٠٠ كم[٣].

كان الجنرال غورو، منطلقًا من اجتهاداته الشّخصيّة، ومعتقداته السّياسيّة، والدّينيّة، على حدّ سواء، إلى ابتكار نظام إداريّ للمناطق المدارة، انطلاقًا من إيمانه بأنّ أصحاب البلد ليسوا أهلاً بعد لإدارة أمورهم بأنفسهم، وجاء على رأس هذا النّظام منصب المفوّض السّامي للجمهوريّة الفرنسيّة في سورية ولبنان، الّذي مُنح الكلمة الأولى، والأخيرة للحلّ، والرّبط في الشّؤون المدنيّة، والعسكريّة للبلدين تحت الانتداب، وبعد أن قسّم البلاد إلى مقاطعات إداريّة أسماها دولاً؛ وجعل على رأس كلّ منها حاكمًا، كممثّل للمفوّض السّامي المقيم في بيروت، وإذا صدف، وكان الحاكم من أصول محلّيّة، أتحفه المفوّض السّامي بطاقم من الضّبّاط الفرنسيّين الّذين تركّزت السّلطة الفعليّة بين أيديهم، وهكذا بات يشاهَد طوال فترة الانتداب الفرنسيّ في كلّ منصب، أو موقع من الهرم الإداري موظفٌ محليّ، ورديفه المستشار الفرنسيّ الّذي كانت السّلطة الفعليّة بيده؛ ممّا كان له أسوأ الأثر، وأكثرها

١. السياسات الإثنيّة الفرنسيّة في الجزيرة السورية، م.س، ص٧٢.

٢. هواش، محمّد، عن العلويّين ودولتهم المستقلة، ص٢١٠.

٣. كوثراني، وجيه، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين، ص٤٨.

سلبيّة على إعداد جهاز إداري كفء يكون جاهزاً عندما تنال البلاد استقلالها[١].

لقد كانت نيّة الجنرال غورو الأساس تأسيس اتّحاد يشمل كلّ مناطق الانتداب الفرنسيّ، بما في ذلك لبنان، ولكن موارنة لبنان رفضوا الانضمام، ويعتبر الاتّحاد الصّيغة الفيدراليّة الوحيدة الّتي تمّت في تاريخ سورية الحديث، وقد استحدثها غورو تحت ضغط المعارضين السّوريّين المعروفين باسم «الوطنيّين» بعد أن كانت قد صدرت مراسيم التّقسيم عن غورو نفسه عام ١٩٢٠م، وبعد سقوط المملكة العربيّة السّوريّة، ورغم أنّ الاتّحاد الفيدرالي بين دمشق، وحلب، وجبل العلويّين قد لاقى استحسان السّوريّين، إلّا أنّه لم «يعتبر كافيًا» بحسب رأي المؤرّخ يوسف الحكيم، لا من حيث الصّيغة، ولا من حيث النّطاق؛ بعد أن استدعي غورو إلى فرنسا، وعيّن الجنرال ماكسيم فيغان، بدلاً منه، وحلّ الاتّحاد السّوريّ في الخامس من كانون الأوّل ١٩٢٤م على أن تخلفه الدّولة السّوريّة المركزيّة بين دمشق وحلب[٢].

أصدر الجنرال غورو عام ١٩٢٠م عدّة قرارات مهمّة منها؛ قرار بتاريخ ٣ آب ١٩٢٠م قضى بفصل أرضيّة حاصبيا، وراشيا، والمعلّقة، والبقاع، وبعلبك عن ولاية دمشق وضمها إلى لبنان فيما يتعلّق بنظامها الإداري، وقرار بتاريخ ٣٠ آب ١٩٢٠م نصّ على إعادة لبنان إلى حدوده الطّبيعيّة، وتشكيل دولة لبنان الكبير[٣]، وفي ٢٠ تشرين الأوّل عام ١٩٢١م عقدت فرنسا اتّفاقيّة فراكلين بوبون مع أنقرة، والّتي تخلّت فيه فرنسا عن كيليكيّة بالإضافة إلى قسم كبير من الأراضي التّابعة تاريخيًّا لسورية، وقضت الاتّفاقيّة على ضمّ لواءين وأحد عشر قضاء من ولاية حلب إلى تركيا[٤]، كما قضت بإنشاء نظام إداريّ خاصّ بمنطقة لواء اسكندرون على أن يتمتّع أهالي المنطقة الأتراك بكلّ التّسهيلات اللّازمة لتطوير ثقافتها، وأن يكون للغّة التّركيّة فيها صفة رسميّة كما تحتوي الاتّفاقيّة على بنود تخصّ

١. عبيد، محمود، سياسة التجزئة في سورية ولبنان، ص٢٣.

٢. سورية بلاد الشام تجزئة وطن، م.س، ص٤٧.

٣. رباط، آدمون، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، ص٥٧٣.

٤. باروت، محمّد جمال، التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية، ص١٧٦.

الجزء الّذي يمرّ من سورية من سكّة حديد بغداد، وتتقاسم مياه نهر قويق الّذي يمرّ من حلب، ويعدّ رافدًا مهمًّا لريّ الأراضي في ريف حلب[١]، وكان لتلك الاتّفاقيّة دورٌ كبير، وأثر بليغ في دفع قسم من سكان كيليكا من الأرمن المسيحيّين إلى الهجرة من بلادهم حيث اتّجه البعض منهم نحو مدينة حلب، بينما استقرّ الكثير منهم في لبنان، وبعد مفاوضات بين كلٍّ من فرنسا، وتركيا تمّ التّوصّل إلى اتّفاق قامت بتبنّي عصبة الأمم، والّذي يقضي بتحويل لواء اسكندرون إلى منطقة منزوعة السّلاح خاضعة لنظام أساسٍ خاصّ، ومنحه الحكم الذّاتي مع إقامة صلة مع سورية في المسائل الّتي تخصّ الجمارك، والعملة، والشّؤون الخارجيّة، وكان ذلك في كانون الثّاني ١٩٣٧م ثمّ مكّنت فرنسا تركيا، وقامت بتقديم الدّعم لها من أجل فرض نفوذ تركيا على منطقة لواء اسكندرون، ومن ثمّ ضمّه رسميًّا ١٩٣٩م[٢].

ثالثًا- سياسة التّقسيم الفرنسيّة، وإنشاء الدّويلات على أساس طائفيّ

تتلخّص سياسة فرنسا في إدارة البلاد، بأنّها قسّمت ديار الشّام منذ عام ١٩٢٠م، إلى مناطق نفوذ مختلفة تحت مظلّة الانتداب، ثمّ مزّقوا البلاد إربًا إلى دويلات، واصطنعوا الحدود، والحواجز الجمركيّة الّتي تعيق المرور الحرّ للبضائع، والنّاس، وفي الفترة الّتي تلت الحرب العالميّة الأولى، قامت فرنسا بتقسيم سورية إلى عدّة دويلات، وذلك في إطار الانتداب الفرنسيّ على سورية، ولبنان، الّذي أقرّته عصبة الأمم، وكان الهدف من هذا التّقسيم تعزيز السّيطرة الفرنسيّة على المنطقة، ومنع أيّ محاولة للوحدة الّتي قد تهدّد مصالحها، وقد تمّ تنفيذ هذا التّقسيم لإضعاف أيّ حركة قوميّة تسعى لاستقلال سورية، ووحدتها، وكذلك لإدارة التّنوّع الطّائفيّ، والعرقي في المنطقة بطريقة تضمن السّيطرة الفرنسيّة على الأوضاع بشكل عامّ، ونتيجة لهذا التّقسيم نشأت دولة لبنان الكبير، ودولة حلب، ودولة دمشق، ودولة العلويّين، ودولة الدّروز.

---

١. التكوين التاريخي للبنان، م.س، ص٤٨٣.

٢. لونغريغ، ستيفن هامسلي، سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ص٣٠٠.

١. دولة لبنان الكبير ١٩٢٠م

كان جبل لبنان، المستقل إداريًّا حتّى نهايّة الحرب العالميّة الأولى ١٩١٨م، ومقرّه الرّئيس شتاءً في بعبدا وصيفًا في بيت الدّين، مؤلّفًا من سبعة أقضية هي: الكورة، والبترون وكسروان، والمتن، والشّوف، وجزين، وزحلة، وفي عام ١٩٢٠م تلقّى وزير الدّاخليّة السّوريّة برقيّة من قائم مقام بعلبك تتضمّن أنّ الجنرال غورو زار بعلبك، وأعلن ضمّ كلّ من الاقضيّة الأربعة حاصبيا، وراشيا، وبعلبك، والبقاع إلى دولة لبنان الكبير، وأمر بإنزال علم الثّورة العربيّة الكبرى عن دار الحكومة ورفع العلم اللّبنانيّ محلّه[١].

وفي ٣١ آب ١٩٢٠م، صدر القرار من القائد العام لجيش الشّرق، المفوّض السّاميّ للجمهوريّة الفرنسيّة، الجنرال غورو، بإعلان لبنان الكبير محدّدًا على الوجه الآتي: ينشأ تحت اسم لبنان الكبير قطر يحتوي على: مقاطعة لبنان الإداريّة الحاليّة، وأقضيّة بعلبك، والبقاع، وراشيا، وحاصبيا، كما جاء في القرار الصّادر في ٣ آب تحت رقم ٢٢٩، وتقسيم ولاية بيروت إلى: سنجاق (لواء) صيدا، عدا الجزء الّذي مُنح لفلسطين بموجب الاتفاقيّات الدّوليّة، وسنجاق بيروت، وقسم من سنجاق طرابلس يشمل قضاء عكار حتّى جنوبيّ النّهر الكبير، وقضاء طرابلس مع مديريتي الضّنّيّة، والمنية، وجزء من قضاء حصن الأكراد، ويوضع هذا القرار موضع التّنفيذ اعتبارًا من أوّل أيلول ١٩٢٠م[٢].

كان الصّراع الطّائفيّ السّياسيّ الباعث على الانقسام الوطنيّ في لبنان، وبعد إعلان دولة لبنان الكبير ألَّف الجنرال غورو ما كان يسمّى بالمنطقة الإداريّة والمحليّة، ثمّ قسموا لبنان إلى أربع متصرفات وهي[٣]: متصرّفيّة جبل لبنان[٤] ومركزها بعبدا، ومتصرّفيّة لبنان الشّماليّ، ومركزها زغرتا، ومتصرفيّة لبنان الجنوبيّ، ومركزها صيدا، ومتصرّفيّة البقاع،

---

١. حوراني، أكرم، مذكرات أكرم حوراني، ص١٥٨.

2. Ettore. Rossi, Documenti sull, Origine E, Gli Sviluppi Della Questione Araba (1872- 1944), P.xxvi.

٣. رماني، ماجدة، الانتداب الفرنسي على لبنان (١٩٢٠-١٩٤٦م)، ص٤٨.

٤. متصرفة جبل لبنان: نظام خاص واستقلال إداري، ولها والي يتم تعيّينه من قبل الباب العالي كل ١٠ سنوات، موقعها في أواسط بلاد الشام بين ولايتي سورية ولبنان. الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسيّة، ج٦، ص٢٤.

ومركزها زحلة، إضافة إلى مدينة بيروت، وطرابلس، وأصدر قرار عينَّ بموجبه ضابطًا بحريًّا فرنسيًّا حاكمًا لدولة لبنان الكبير، كما أُضيف مجلس تمثيليّ من ١٥ عضوًا إلى السّلطة المركزيّة يمثّل الطّوائف اللّبنانيّة، وعيَّنه المفوض السّامي الّذي تعيّنه الخارجيّة الفرنسيّة، وعلى الرّغم من فصل لبنان عن سورية في أوّل أيلول عام ١٩٢٠م، غير أنّ اللّبنانيّين، والسّوريّين الوحدويّون استمرّوا في مطالبهم، وعملهم لوحدة البلاد السّوريّة، وكانت تقدّم في كلّ مرّة، وباستمرار للمندوب السّاميّ الفرنسيّ مذكّرات تطالب فيها بإعادة وحدة سورية ولبنان، فيما كان بعض سكّانها الّتي رعتها سلطة الانتداب الفرنسي غير مبالين بفكرة الوحدة[١]؛ لأنّ مفهوم لبنان الكبير في نظر مؤسّسيه، وفي نظر عدد كبير من دعاته كيانًا نصرانيًّا، ولضمان أمنه، واستقراره لا بدّ من تحالفه مع فرنسا[٢].

أعلنت الجمهوريّة اللّبنانيّة في ٢٣ آيار ١٩٢٦م، وبموجب الدّستور الجديد أصبح للبنان مجلسان: مجلس الشّيوخ اللّبناني، ومجلس النّواب اللّبنانيّ. وقد دعي المجلسان لانتخاب رئيس للجمهوريّة اللّبنانيّة الجديدة في ٢٦ آيار ١٩٢٦م، وفاز بالرّئاسة شارل دباس، وبإعلان الجمهوريّة يكون الفرنسيّون قد انهوا حكمهم المباشر للبنان، وفي عام ١٩٣٢م، علّق المفوّض السّامي الدّستور اللّبناني، وحلّ مجلس النّواب اللّبنانيّ، والوزارة اللّبنانيّة، وعيّن شارل دباس رئيسًا للدّولة لأجل غير مسمّى يساعده في إدارتها مجلس مديرين، وظلّ دباس على رأس الدّولة حتّى عام ١٩٣٣م، وبعدها عيّن الفرنسيون حبيب باشا السّعد رئيسًا جديدًا للجمهوريّة اللّبنانيّة لمدّة سنة، ثمّ جدّد له سنة أخرى.

عقدت فرنسا مع لبنان معاهدة ١٩٣٦م، على نمط المعاهدة الّتي وقّعتها فرنسا مع سورية في العام نفسه، والّتي عرفت بمعاهدة التّحالف بين فرنسا، وسورية، وجاءت المعاهدة بناء على مطالبة بعض الطّوائف اللّبنانيّة مساواة بلادهم بسورية، وقد تجاوبت فرنسا مع تلك المطالب، بخاصةً وأنّها ظلّت تقف ضدّ اللّبنانيّين الّذين طالبوها بقبول

١. الانتداب الفرنسي على لبنان (١٩٢٠-١٩٤٦م)، م.س، ص٤٩-٥٠.

2. Societe de Nations [SDN], Proces- verbal de la Commission permanente des mandats, 4eme session du 24 juin au 10 juillet 1926, P.33.

إعادة ضمّ لبنان إلى سورية.

حدث تعديل جديد على قانون الانتخاب اللّبناني ١٩٣٧م، وأصبح بموجبه ثلثا أعضاء المجلس ينتخبون على أساس طائفيّ، والثّلث الباقي يعيّن تعيينًا، وهو أمر رفضه اللّبنانيّون، وقاطعو الانتخابات، ولم ينضمّ إلى مجلس النّيابي إلّا عدد قليل من النّوّاب انشغلوا بالخصومات الدّاخليّة، والطّائفيّة، وفي العام نفسه أصدر المندوب السّاميّ قرار يقضي بأن تصبح مدّة رئاسة الجمهوريّة ستّ سنوات، ولفترة واحدة، ويمكن انتخاب رئيس الجمهوريّة ثانية بعد مرور ستّ سنوات على تركه الرّئاسة أوّل مرة، وعلى الرّغم من توقيع معاهدة ١٩٣٦م، والّتي نصّت على أن تكون كلّ السّلطات الفعليّة بيد اللّبنانيّين، إلّا أنّ الحكم الفعليّ بقي بيد المفوّضين السّاميّين، والمستشارين الفرنسيّين الّذين عيّنتهم فرنسا في كلّ الإدارات الحكوميّة اللّبنانيّة.

وفي ٢٢ تشرين الثّاني ١٩٤٣م، استقلّ لبنان عن فرنسا، وتمّ الاعتراف به في الأوّل من شباط ١٩٤٤م، وانسحبت القوّات الفرنسيّة في عام ١٩٤٦م معلنة انتهاء الانتداب على لبنان.

٢. دولة دمشق ١٩٢٠م

بعد دخول القوّات الفرنسيّة دمشق غادرها الأمير فيصل في يوم ٢٨ تموز ١٩٢٠م، فقام الجيش الفرنسي باحتلال الثّكنات، وفرض السّيطرة العسكريّة عليها فأعلن الجنرال غورو عن قيام دولة دمشق، وبذلك أصبحت مدينة دمشق عاصمة دولة سمّيت بإسمها[١]، وهكذا بدأت الإدارة الفرنسيّة بتصريف شؤون البلاد، وأصدرت قرارًا في شهر تشرين الثّاني عام ١٩٢٠م، حدّد فيه حدود دمشق على الوجه الآتي: دمشق، وأقضيتها السّابقة ماعدا الأقضية الأربعة (بعلبك، البقاع، وحاصبا، وراشيا الّتي تمّ إلحاقها لدولة لبنان الكبير)، وألوية حماة وحمص، وحوران باستثناء قضاء مصياف الّذي فصل عن حماة تمّ إلحاقه بأراضي اللّاذقيّة، وقضاء عجلون الّذي بدوره فصل عن حوران، وتمّ إلحاقه أيضًا

١. الحكيم، يوسف، سورية والانتداب الفرنسي، ص٥٢.

بمنطقة شرقيّ الأردن، وإنّ أوّل عمل قام به الفرنسيّين بعد احتلالهم مدينة دمشق حلَّ الجيش الوطنيّ، وسلب عدّة أسلحة، وذخائر، وما يمكن قوله بأنّ التّنظيم الإداري الجديد لدولة دمشق في فترة الانتداب الفرنسيّ، كانت ضربة كبيرة لسكّانها، إذ أصبحت مجرّد عاصمة لولاية صغيرة لا تضمّ حتّى ما كانت تضمّه ولاية دمشق القديمة[١].

٣. دولة حلب ١٩٢٠م

لقد تمّ الإعلان عن دولة حلب في ٨ أيلول ١٩٢٠م، بقرار من المفوّض السّامي الّذي نصّ على فصل ولاية حلب على سورية، وإنشاء دولة مستقلّة باسمها، وبعدما تمكّن الجيش الفرنسي من دخولها في ٢٣ تموز ١٩٢٠م، عين المفوّض السّامي حاكمًا على دولة حلب «كامل باشا القدسي»، من كبار أعيانها، كما عيّن بناء على اقتراح الحاكم مديري مصالح الحكومة من ذوي الكفاءة من أبنائها، يعاونهم مستشارون فنّيّون فرنسيّون، وعلى الرّغم من الاحتجاجات الّتي قام بها السّوريّون، إلّا أنّ الإدارة الفرنسيّة أعلنت فصل حلب عن دمشق إداريًّا، وإنشاء حكومة مستقلّة فيها[٢]، وما يلاحظ في تلك الفترة أنّ الأمور الإداريّة في حلب تسير بشكل حسن، ولعلّ ذلك يعود بالدّرجة الأولى إلى حاكم الدّولة، والمدراء الّذين هم من كبار وجهاء حلب؛ في حين اقتصرت مهمّة المستشارين الفرنسيّين على إبداء الرّأي فقط في الشّؤون العمليّة، والفنّيّة مع استمرار الإدارة الفرنسيّة في عملها لحفظ الأمن، والاستقرار، والنّظام؛ وعلى الرّغم من ذلك فقد ظهرت ردود فعل من سكّان حلب اتّجاه الإدارة الفرنسيّة الاستعماريّة.

٤. دولة اللاّذقيّة ١٩٢١م

كانت هذه البلاد في العهد العثماني تعرف بلواء اللاّذقيّة التّابع لولاية بيروت، وألحق به ثلاثة أقضيّة هي: جبلة، المرقب، صهيون، وعندما بدا الحلفاء مفاوضاتهم السّرّيّة حول اقتسام ممتلكات الدّولة العثمانيّة؛ أصبحت منطقة اللاّذقيّة ضمن المنطقة المخصّصة

١. سورية والانتداب الفرنسي، م.س، ص٥٤.

٢. م.ن، ص٤٧.

للفرنسيّين، وقد أطلقت الإدارة الفرنسيّة عليها تسميّة بلاد العلويّين لكونهم يمثّلون أكثريّة سكانها، ولم تكتف بهذا فحسب بل ضمّت كلاً من بيروت، ولبنان، وطرابلس، والبقاع الّتي عُرفت قديمًا بسورية المنخفضة[١]، وعلى ما يبدو أنّ الفرنسيّين اتّخذوا من تلك التّسميّة ذريعة لتحقيق أهدافهم، وادّعوا أنّهم عملوا هكذا من أجل المحافظة على حقوق تلك الطّائفة الّتي اضطهدت خلال الحكم العثماني، ولتصدر الحكومة في ٣١ تشرين الأوّل ١٩٢٠م، قرارها عن طريق مفوّضها السّامي غورو أعلنت فيه انفصال مقاطعة اللاّذقيّة عن دمشق، وأنشات دائرة إداريّة فيها، وبذلك القرار أنشأ الفرنسيّون مقاطعة جبال اللاّذقيّة، وعاصمتها اللاّذقيّة، والّتي تشكّلت من حدودها التّالية:

- سنجق اللاّذقيّة الحالي ماعدا قضاء جسر الشّعور الشّغور، ومديريات بوجاك، وباهر، وقضاء اللاّذقيّة، ومديريّة الكسيبة، وقضاء صهيون.
- سنجق طرابلس ماعدا البقاع الّتي ألحقت بلبنان الكبير في آب ١٩٢٠م.
- قضاء مصياف (عمرانيّة) الّذي ألحق بسنجق اللاّذقيّة في أب ١٩٢٠م[٢].

وبهذه الطّريقة تمكّن الفرنسيّون من إدارة المنطقة إدارة مباشرة من دون أن يكون لأهل اللاّذقيّة أيّ دور فيها، فكانت في كلّ مرّة تصدر قرارًا تغيّر أسس تلك المقاطعة، ففي عام ١٩٢٠م عرفت ببلاد العلويّين، ثمّ أقدمت على تغييره في عام ١٩٢٢م إلى دولة العلويّين منفصلة عن الجمهوريّة السّوريّة، وفي عام ١٩٢٤م غيّرت اسمها إلى حكومة اللاّذقيّة، وحدّدت تقسيماتها الإداريّة لتلك الحكومة، وتبعًا لتلك الإجراءات الّتي قامت بها الإدارة الفرنسيّة كان للسّوريّين ردود أفعال[٣].

ويستنتج ممّا سبق؛ أنّ هدف تشكيل هذا الكيان هو استغلال التّباينات الطّائفيّة لتعزيز السّيطرة الفرنسيّة، وتقليل خطر المقاومة الموحّدة ضدّ الانتداب الفرنسيّ.

---

١. الصالح، حسام، العلويون والدولة السورية، ص٢١.
٢. م.ن، ص٢٣.
٣. تطوّر سورية السياسي في ظلّ الانتداب، ص١٨٨-١٨٩.

٥. دولة جبل العرب ١٩٢١م

عبارة عن قطعة جرداء تحيط بها سهول خصبة واسعة ذات أشجار، وأنهار، يطلق عليها أحيانًا جبل حوران، أو جبل العرب، وبلغ عدد سكّانها الدّروز سبعين ألفًا، ويوجد بينهم أقليّة مسيحيّة، وبعض العشائر البدويّة الّتي تدين بالإسلام، وقد كان جبل العرب محتلًّا من قبل الدّولة العثمانيّة، ومن النّاحيّة الإداريّة قُسّمت إلى قضاءين هما: السّويداء، وصلخد المرتبطين إداريًّا بلواء حوران أحد ألويّة دمشق، ثمّ أصبحت في العهد الفيصليّ لواءً مستقلاً كغيره من الألويّة الأخرى بالحكومة السّورية مباشرةً، لأنّ الفرنسيّين في فترة حكم الأمير فيصل استطاعوا كسب ودّ شيوخ الدّروز[١]، ولكن بعد احتلال البلاد السّورية، وقيام الإدارة الفرنسيّة بتجزئة البلاد إلى دويلات، جرت بين الفرنسيّين، وبعض شيوخ الجبل مباحثات لغرض إنشاء نظام إداريّ خاصّ بالدّروز، وتحقّق لهم ذلك في عام ١٩٢٢م، ليُعلن أنّه دولة مستقلّة إداريًّا تحت الحماية الفرنسيّة، «كما أنّ دروز دولة سورية لم يكن لديهم أيّ منصب نيابيّ، ولا وزاريّ في عهد الانتداب الفرنسيّ، بل كان مشايخهم، ووجهائهم واسطة بينهم، وبين المسؤولين»[٢].

قامت الثّورة السّوريّة الكبرى عام ١٩٢٥م بقيادة سلطان باشا الأطرش، وحصل صدام بين الفرنسيّين، والثّوّار، وقد اشتعلت الثّورة في المدن الرّئيسة، وجنوب البلاد في الأعوام (١٩٢٥-١٩٢٧م)، واستطاعت الثّورة أن تضيف بعدًا وطنيًّا، الأمر الّذي خلق روحًا وطنيّة جامعة لكلّ السّوريّين، وعلى الرّغم من أنّ فرنسا تمكّنت عام ١٩٢٧م من قمع الثّورة إلاّ أنّ هذا ولد شعور لدى سكّان المدن السّوريّة بضرورة وحدة المشرق (سورية، ولبنان، وفلسطين، وشرقيّ الأردن) إلى وحدة عربيّة أوسع، ويلاحظ أنّ الثّورة السّوريّة الكبرى حقّقت أهدافها، ولم تفشل، وذلك من خلال إجبار فرنسا على التّحوّل من حال الصّدام

١. البعيني، حسن، دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي (١٩٢٠-١٩٤٣م)، ص١١٣.
٢. تطوّر سورية السياسي في ظل الانتداب، ص١٩١.

إلى التّفاوض حول وضع دستور لسورية، والعمل على إلغاء الانتداب، وضرب المشروع الفرنسيّ الّذي هدف إلى تجزئة سورية[١].

رابعًا- أثر التّقسيمات الإداريّة الطّائفيّة على المجتمع السّوري

لكلّ سبب نتائج فهناك نتائج سلبيّة، وبالوقت نفسه هناك نتائج إيجابيّة، وبالتّالي فإنّ تقسيم الدّولة الواحدة لعدّة أقسام يسهّل على الدّولة إدارتها، وتوزيع الخدمات بالشّكل الأمثل، كما يجعل الدّولة إدارة أراضيها، وشؤون شعوبها الإداريّة في تاريخ سورية الحديث كانت تتمّ وفقًا لمصالح السّلطات الحاكمة، سواء كانت السّلطة العثمانيّة الّتي قسّمت سورية إلى ايلات وسناجق، أم سلطة الانتداب الفرنسيّ الّتي قسّمت البلاد طائفيًّا؛ والّذي كان له آثار سيّئة على التّماسك المجتمعيّ، فنشبت المشاحنات المناطقيّة، والطّائفيّة؛ كما اشتدّت الفتن، والاعتداءات بين الطّوائف، وسكّان المناطق المختلفة لأسباب عديدة على رأسها انعدام الأمن، وقلّة الموارد، وممّا زاده أكثر عمقًا الانقسام الطّائفيّ الّذي جعله الفرنسيّون أساسًا للتّقسيم الإداريّ[٢]، مثلاً عندما أرادت فرنسا إغراء الدّروز في الحكم الذّاتيّ في الجبل، والمنطقة العشائريّة الّتي تكثر فيها الزّعامات، وموضوع الحكم الذّاتيّ يُكسبها سلطة سياسيّة إلى جانب السّلطة الاجتماعيّة، كلّ ذلك ترك أثرًا في الذّاكرة السّوريّة، وندوبًا اجتماعيّة خطيرة[٣].

١. أثر التّدخل الفرنسيّ في قضيّة الأقلّيّات

إنّ اصدار فرنسا لقانون الطّوائف، وتحديد حقوق كلّ طائفة على حدى، كان يُعد تدخّلاً في الشّؤون الدّينيّة، والمذهبيّة في سورية لتحقيق بعض الغايات أبرزها دعم موقف المسيحيّين أمام الأكثريّة من المسلمين، وكانت قضيّة الطّوائف مهمّة بالنّسبة لفرنسا[٤]،

١. تاريخ سورية المعاصر، م.س، ص٥٧، ٥٩-٦٠.

٢. الصالح، رغداء، التقسيمات الطائفيّة في سورية، ص١٦.

٣. م.ن، ص١٨.

٤. ليامنة، سايح، الأثار السياسيّة للانتداب الفرنسي والبريطاني على بلاد الشام (١٩٢٤-١٩٣٩م)، ص٨-٩.

انطلاقًا من اعتقادهم أنّ سورية بلد مختلف الدّيانات، والقوميّات، إذ تشير الوثائق الفرنسيّة إلى استخدام كلمات كثيرة للتّعبير عن ذلك مثل: (أديان، ومذاهب، وأعراف، وأجناس، وعناصر)، فضلاً عن الاهتمام الكبير لهذا الموضوع في الصّحافة الفرنسيّة، وعلى سبيل المثال مقال لجريدة: **(Le Temps)** في ١٤ آذار ١٩٣٦م، أي في اليوم التّالي لإصدار القانون، تقول فيه: «إنّ فرنسا حاميّة الأقلّيّات في الشّرق منذ القرن التّاسع عشر، ولذلك عُهد إليها بمهمّة الوصايّة على سورية لتوصلها إلى الاستقلال ضمن إطار عصبة الأمم، وفي الواقع فإنّ المفوّضين السّامين الّذين تعاقبوا على الحكم منذ عام ١٩١٩م حتّى ١٩٣٦م، قد جعلوا هذه الغاية نصب أعينهم، ويجب أن يكون استقلال سورية عن طريق معاهدة مع فرنسا، وكانت فرنسا مستعدّة للاعتراف باستقلال سورية، ولكنّها تريد في الوقت نفسه ضمان حقوق الأقلّيّات الّتي وصلت في ظلّ الانتداب إلى حال مساوية لحال الجماعات الممتازة، ففرنسا كانت ترى نفسها أنّها منذ بضع مئات من السّنين حامية الأقلّيّات المسيحيّة في الشّرق، وهي لا تستطيع اليوم التّخلّي عن هذه الأقلّيّات مهما كلّف الأمر، فإذا كان السّوريّون على استعداد للمحافظة على حقوق هذه الأقلّيّات، فيبقى أن يتمّ نقل البلاد من طور الانتداب إلى طور التّعاقد»[١].

وفي الوقت نفسه وجّه مندوب صحيفة باريس سوار **(Paris soir)** إلى رئيس الوفد السّوري «هاشم الآتاسي» سؤالاً عن قضيّة الأقلّيّات المذهبيّة، وتمسّك الأكثريّة بالوحدة السّوريّة، وضم هذه الأقلّيّات إلى الدّولة السّوريّة، إلّا أنّ الأتاسي أكّد أن سورية بلدًا واحدًا، وأمّة واحدة تجمعها التّقاليد، واللّغة، والأمانيّ المشتركة، والواقع كانت قضيّة الأقلّيّات في مقدّمة المسائل الجوهريّة الّتي وضعت على بساط البحث، إذ أكّد الوفد السوري إنّه لا أقلّيّة، ولا أكثريّة في سورية بل الكلّ سوريون، وأنّ الحكومة السّوريّة مستعدّة أن تنصّ في الدّستور السّوري على ضمان حقوق الأقلّيّات، فكان الردّ الفرنسيّ أن لا بدّ من إعطاء ضمانات وافيّة للأقلّيّات، ومن جهّة أخرى كانت هذه الأقلّيّات تدرك،

١. الشمري، رائد عباس فاضل، فرنسا وقضيّة حماية الأقليات المسيحيّة، ص٦٥.

وتشعر أنّ اتّفاقها مع الأكثريّة هي الوسيلة لتوطيد الأمن، والسّلام، وأنّ سياسة فرنسا في بذر الشّقاق، والتّفرقة سياسة فاشلة، كما أنّ مفهوم الأقلّيّات هو مفهوم واسع يشمل كلّ فئة قليلة العدد، إلّا أنّ فرنسا كانت تستخدمه بحسب الحاجة الاستعماريّة.

لقد شكّلت قضيّة الأقلّيّات في سورية عقبة أساسًا في طريق المفاوضات السّوريّة الفرنسيّة لعقد معاهدة الاستقلال عام ١٩٣٦م، إذ يرى الفرنسيّون أنّ هذه الاقلّيّات المختلفة تشكّل مجموعة مهمّة في بعض المدن الكبرى مثل حلب، وفي بعض المناطق من شمال سورية مثل جبل الأكراد، وجرابلس، والجزيرة، وهناك تتشابك قضيّة الأقلّيّات في ضوء المفهوم الفرنسيّ بين الفئات العرقيّة، وفيها العربيّ، وغير العربيّ، والفئات الدّينيّة، ومنها المسلم، والمسيحيّ[١].

كانت الحكومة الفرنسيّة تتذرّع بأنّها تعمل على حماية الأقلّيّات تطبيقًا لمبادئ عصبة الأمم، ولجنة الانتدابات فيها، وأعتقد أنّ مطالبات الفرنسيّين بحقوق الأقلّيّات السّوريّة لا مبرّر لها، لأنّ الدّستور السّوريّ المنظّم لعام ١٩٢٨م، قد كفل للطّوائف حقوقهم جميعًا، وذلك ما نصّت عليها ثلاثة مواد هي: (٦، ٢٨، ٣٧)، والّتي جعلت السّوريّين سواء أمام القانون، ومتساوين بالحقوق المدنيّة، والسّياسيّة فيما عليهم من الوجبات، والتّكاليف العامّة، ولا تمييز بينهم من ناحيّة العرق، أو اللّغة، أو الدّين، أو المذهب، وأنّ حقوق الأقلّيّات محفوظة، ولها حقّ إنشاء المدارس لتعليم أبنائهم بلغّاتها، وأنّ تمثّل الأقلّيّات الدّينيّة في المجلس النّيابي، وأنّ الوطنيّين السّوريّين أنفسهم أكّدوا في بياناتهم، وخططهم رعايّة حقوق الأقلّيّات، وأنّهم يحترمون الدّستور[٢].

كان التّقسيم الفرنسي للبلاد تقسيمًا طائفيًّا واضحًا، يحاول ترسيخ الطّائفيّة في البلاد، وجعلها حقيقة ثابتة ليس فقط من خلال التّقسيمات الإداريّة بل من خلال القوانين المختلفة كقانون الطّوائف الّذي أصدره المندوب السّامي بتاريخ ٣١ آذار عام ١٩٣٦م، والّذي قام بتعديله عام ١٩٣٨م[٣]، وقام بتحديد الطّوائف المعترف فيها في سورية، وعددها

١. فرنسا وقضيّة حماية الأقليات المسيحيّة، م.س، ص٦٦.

٢. م.ن، ص٦٧.

٣. عثمان، هاشم، تاريخ سورية الحديث، ص١١١.

١٦ طائفة وهي: البطريركيّة المارونيّة، البطريركيّة الأرثوذكسيّة، البطريركيّة الكاثوليكيّة الملكيّة، البطريركيّة الأرمنيّة الغريغوريّة، البطريركيّة الأرمنيّة الكاثوليكيّة، البطريركيّة السّورية الأرثوذكسيّة، البطريركيّة الآشوريّة الكلدانيّة (النسطوريّة)، الكنيسة اللاّتينيّة، الطّائفة السّنّيّة، الطّائفة الشّيعيّة (الجعفريّة)، الطّائفة العلويّة، الطّائفة الإسماعيليّة، الطّائفة الدّرزيّة، كنيس حلب، كنيس دمشق، كنيس بيروت، وكان الغاية من هذا الاعتراف إعطاء النّظام الشّخصيّ لكلّ طائفة منها قوّة القانون، ووضعه، وتطبيقه تحت حماية القانون، ومراقبة السّلطة العامّة[١]، ولكن وجد القانون مقاومة شديدة من الجمعيّات الدّينيّة السّوريّة، ممّا اضطرّ المفوّض السّامي للتّراجع عنه فيما بعد[٢].

لقد بعث الفرنسيّون العصابات لتعبث في لبنان، وسورية فسادًا فنشرت الدّعايّة الطّائفيّة لتثير روح التّعصّب، والتّباغض بين السّكّان الآمنين، ونتيجة لذلك وقعت المذابح والفتن، ممّا جعل فرنسا تتّخذ ذلك حجّة لوجودها، ففي طرابلس الشّام الّتي ضمّ أكثريّة مسلمة كان الجنود المتطوّعة الفرنسيّة تشتم العرب، وكلّ من آزر الحركة العربيّة، وفي طرطوس شجّع الفرنسيّون بعض النّصارى على أخذ جامع قديم، وتحويله إلى كنيسة، فهاج المسلمون لولا إغلاق الجامع، ومنع الطّائفتين من دخوله، وفي بيروت حرّضت فرنسا سكّان حيّ الجميزة، وهم نصارى على سكّان حيّ البسطة وهم مسلمون، فأخذ النّصارى يشتمون المسلمين يوم العيد، فقامت الصّحف الفرنسيّة بنشر مقالات شديدة اللّهجة تطعن في الوحدة العربيّة، وتخوّف الرّأي العامّ النّصرانيّ من الاتّحاد العربي، وتطالب بوطن قومي مسيحيّ تحت الحماية الفرنسيّة، حتّى تحميهم من المسلمين كما تزعم فرنسا[٣].

٢. أثر اتّفاقيّة ١٩٣٦م بالتّقسيمات الفرنسيّة الطّائفيّة

كان وضع الطّبقات الاجتماعيّة في سورية في ظلّ الانتداب الفرنسي كما كان عليه في

١. الخطيب، محب الدين، احتجاج جمعيّة العلماء بدمشق على قانون الطوائف، ص١٨-١٩.

٢. م.ن، ص١٩.

٣. عبد الرحيم، جيهان، الآثار السياسيّة والاجتماعيّة للانتداب الفرنسي على بلاد الشام، ص٧٧.

السّابق، مع تغيير طفيف، فقد قسموا السّكّان على حسب حالهم إلى أصحاب الأراضي، والتّجّار، والأغنياء، وطبقًا لانتمائهم الطّائفيّ المذهبيّ[١]، وبقي هذا التّقسيم راسخًا حتّى اضطرّت فرنسا لتوقيع معاهدة ١٩٣٦م، وهي معاهدة استقلال سورية، وإلغاء التّقسيمات الّتي فرضتها فرنسا من أجل تغذية النّزعات الطّائفيّة، حيث تضمن تلك المعاهدة نقل الحقوق، والواجبات النّاشئة إلى الحكومة السّوريّة وحدها، وتضمن ما عقدته فرنسا باسم سورية مع العراق، وفلسطين، وتركيا، وبهذا دخلت كلّ من اتّفاقيّة اوشي لوزان، واتّفاقيّة أنقرة الأولى الّتي تتعلّق باسكندرونة بهذا الاتّفاق، وأصبح واجب على السّوريّين الاعتراف بها، والقبول بها[٢]، وأمّا فيما يخصّ انفصال لبنان عن سورية فقد تمّ التّوقيع على اتّفاقيّة بين فرنسا، ولبنان تشبه الاتّفاقيّة السّورية ١٩٣٦م، وكان في ذلك إعلان لبنان الكبير، وتنازل سورية عن حاصبيا، وراشيا، والبقاع، وبعلبك الّتي كانت تتبع لولاية دمشق، وألحقتها فرنسا بلبنان، وثمّ تمّ التّنازل الفعليّ عن تلك الاقضية عام ١٩٤٤م بعد اندلاع ثورة بشامون في لبنان[٣].

لقد نصّت بنود المعاهدة الموقّعة في ٩ أيلول ١٩٣٦م، بين فرنسا، وسورية على أسس من الحريّة التّامّة، والسّيادة، والاستقلال، وقد ذكر نصّ المعاهدة أسميّ الحكومتين الجمهوريّتين الفرنسيّة، والسّورية ممّا يوحي بالمساواة، والاستقلال، والسّيادة، وقد أكّدت وزارة الخارجيّة الفرنسيّة ذلك برسالة في ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٦م، إلى سفاراتها في ٤٤ دولة في العالم رأيها في (المعاهدة الصّداقة والتّحالف) مع سورية بقولها: «إنّ المعاهدة تتميّز بجعل سورية عمليًّا في مصاف دولة مستقلّة، كما أنّها ترفع انتداب فرنسا منها، والمسؤوليّات الّتي تحملها، وتنهي جوهريًّا مهمّة التّوجيه، والاستشارة الموكلة إليها، وتحدّد العلاقات المستقبليّة بين فرنسا وسورية»[٤]، ويبدو أنّ الفرنسيّين يدركون تمامًا أنّ الوطنيّين السّوريّين لم يكونوا راضين عن معاهدة لا تحقّق السّيادة التّامّة للسّوريّين على

١. فرطاس، حسيبة، العدوان الفرنسي على سورية وآثاره، ص٢٠-٣٠.
٢. مذكرات أكرم حوراني، م.س، ص١٤٢.
٣. البعيني، نجيب، أسرار ثورة بشامون في مذكرات السفير، ص٩٠.
٤. فرنسا وقضيّة حماية الأقليات المسيحيّة، م.س، ص٦٥.

أراضيهم، وهذا يؤكّد استمرار فرنسا بسياستها الطّائفيّة في سورية تحت ذريعة حماية الأقلّيّات، ولعلّ رئيس الوفد الفرنسيّ في المفاوضات **فينو** كان صريحًا حين قال: «إنّ المعاهدة تسمح لنا اليوم كالأمس، بتأمين حماية الأقلّيّات إذا استشعرت الحاجة لذلك، وأن تدخّلنا سيكون بفاعليّة أكثر من مجرّد تشجيع معطى لمجموعة الأقلّيّات، أو إلى زعمائهم لرفض وضعهم تحت تنظيمات الشّرعيّة في الدّولة الوطنيّة الجديدة»[١]، ويضيف **فينو** قائلاً: «إنّ الأقلّيّات المسيحيّة في سورية يقدَّرون بـ(١٩٠٠٠٠ ألف نسمة)، وهم سيكونون قلقين من الوطنيّة العربيّة»[٢]، وكان النّصّ المتعلّق بضمان حقوق الأقلّيّات في المعاهدة، هو روح المراسلة رقم (٧) الملحقة بالمعاهدة، والّتي تؤكّد التزام الحكومة السّورية في المراسلة باحترام حقوق الأقلّيّات، وكان التزامها اتّجاه الحكومة الفرنسيّة، وليس عصبة الأمم فحسب، ويضمن استمرار ضمانات الحقّ العامّ المنصوص عليه في الدّستور السّوري اتّجاه الأشخاص، والجماعات، وإعطائها كامل حقوقها، والواقع أنّ مواد الدّستور السّوريّ لعام ١٩٢٨م، والّذي أصدره المفوض الفرنسيّ بعد تعديله عام ١٩٣٠م نصّت على مواد تضمن حقوق الجميع، وضمنت الحرّيّات للأفراد، والجماعات.

وعلى الرّغم من الضّمانات الّتي قدّمتها الحكومة السّورية لحماية حقوق الأقلّيّات، والّتي نصّ عليها دستورها، إلاّ أنّ معاهدة ١٩٣٦م توسّعت في الضّمانات الخاصّة، والّتي رأى فيها الفرنسيّون مكسبًا كبيرًا تمّ تحقيقه مقابل نيل سورية استقلالها من خلال المعاهدة، وقد أشارت إحدى الوثائق الفرنسيّة إلى تعدّد ضمانات حماية الأقلّيّات في المعاهدة بقولها: «إضافة إلى الأنظمة الإداريّة، والماليّة الخاصّة الّتي ستطبّق في مناطق اللاّذقيّة، والسّويداء، والاسكندرونة، وكذلك تطبيق مواد الدّستور المتعلّقة بالأقلّيّات، فإنّ بقاء القوّات الفرنسيّة في بعض المناطق السّوريّة يعدّ نقطة ثالثة من الضّمانات الّتي تؤمّن حماية الأقلّيّات»[٣].

إنّ معاهدة عام ١٩٣٦م قد أعطت لفرنسا فرصة التّدخّل في الشّؤون الدّاخليّة في

١. فرنسا وقضيّة حماية الأقليات المسيحيّة، م.س، ص٦٥.

٢. م.ن، ص٦٩.

٣. م.ن، ص٧٠.

البلاد استنادًا إلى ادّعائها حقّ حماية الأقلّيّات، وقامت بتنفيذ سياسة طائفيّة بخاصّة من أجل ذلك، لا بل ذهبت إلى حدّ إثارة السّكان بعضهم ضدّ الأخر، فضلاً عن تطبيق سياسة توطين الأقلّيّات الوافدة (السّريانيّة، والأشوريّة، والكرديّة)، ممّا أوجد خللاً، واضطرابًا أمام المواطنين، لأنّ مسألة الأقلّيّات ذات حساسيّة مفرطة إذا عُولجت ضمن الإطار السّوري الضّيّق، ووفق المفهوم الفرنسيّ، في حين يمكن استيعاب ذلك، ومعالجته ضمن دولة عربيّة موحّدة[١].

أمَّا بالنّسبة للانتخابات فقد أقامت حكومة الانتداب أربعة انتخابات نيابيّة أعوام (١٩٢٨م -١٩٣٢م - ١٩٣٦م - ١٩٤٣م)[٢]، وقد جرت هذه الانتخابات وفق النّظام الانتخابيّ لعام ١٩٢٨م، والّذي كان ينصّ على منح مقاعد خاصّة للطّوائف، وأخرى للبدو، حيث كان يحقّ لكلّ طائفة يزيد عدد أفرادها عن ستّة آلاف شخص أن يكون لها نائب في البرلمان، وكرَّس هذا النّظام الطّائفيّة، وسيطرة العائلات على الحياة السّياسيّة، وقد جرت انتخابات عام ١٩٢٨م، و١٩٣٢م، وكانت سورية مقسّمة؛ لذلك اقتصرت العمليّة الانتخابيّة على بعض المناطق، وبعد عام ١٩٣٦م جرى إدخال مناطق العلويّين، والدّروز ضمن أحكام نظام الانتخابات السّوريّة، وحضر نواب اللّاذقيّة لأوّل مرّة جلسات المجلس النّيابي عام ١٩٣٧م[٣].

وأخيرًا؛ لا بدّ من القول إنّ كلّ ما ورد في المعاهدة بشأن قضيّة الأقلّيّات كان موضع نقد شديد، ورفض من قبل المعارضة الوطنيّة السّوريّة، وبخاصةً بما يتعلّق بتعهّد الحكومة السّورية أمام فرنسا بتنفيذ تلك الضّمانات للأقلّيّات، إذ يقول «عبد الرّحمن الشهبندر» معبرّاً عن موقف المعارضة: «وما هذا الأمر إلّا شيء داخليّ في البلاد فما دخل فرنسا فيه، وأنّ ذلك سيعطيها مستقبلاً حقّ التّدخّل في البلاد[٤]»، وقد رأت المعارضة بأنّ المعاهدة لم تحقّق الكثير لسورية، ووصفوها بأنّها خيانة للمسألة السّوريّة.

---

١. فرنسا وقضيّة حماية الأقليات المسيحيّة، م.س، ص٧١.

٢. تقسيمات سورية الإداريّة أثناء الانتداب الفرنسي وأثرها على التماسك المجتمعي، م.س، ص١١.

٣. بابيل، نصوح، صحافة وسياسة سورية في القرن العشرين، ص٣٠٥.

٤. الشهبندر، عبد الرحمن مذكرات، ص٣٥.

الخاتمة

استبد الفرنسيّون بالحكم، وكرّسو الطّائفيّة، والنّزعة الانفصاليّة، وعملوا على مضايقة العناصر الوطنيّة، وراقبوا الصّحف، وزوّروا الانتخابات، وجميع هذه الممارسات كانت تتنافى مع روح الانتداب، كما أنّ اختراق الحياة الاجتماعيّة السّوريّة من قبل فرنسا لم يكن مرهونًا باحتلال فرنسا لسورية، بل كان ملحوظًا منذ أيّام الدّولة العثمانيّة، عن طريق البؤر التّنصيريّة في بلاد الشّام، الّتي عملت بالنّخر في المجتمع السّوري عن طريق الخدمات الاجتماعيّة المتعدّدة من تعليميّة، وصحّيّة.

ومن خلال ما سبق توصّل البحث إلى عدد من النّتائج أهمّها:

- عملت إدارة الانتداب على إثارة التّفرقة العنصريّة بين الطّوائف الدّينيّة، وتشجيع الخلافات المذهبيّة بين السّكّان، واستغلالها، وتجنيدها ضدّ بعضها البعض لضرب الوحدة، ودعم الفُرقة بينها.

- كان للتّواصل بين رجال السّياسة، وأساتذة المؤسّسات الاستشراقيّة دورًا مهمًّا في تقسيم سورية طائفيًّا؛ حيث كانوا يرجعون إلى آرائهم قبل أن يتّخذوا القرارات بشأن العالم العربي والإسلامي.

- تحقّقت أطماع فرنسا، وقسّمت بلاد الشّام إلى دولتين سورية، ولبنان يحكم كلّ منها حاكم فرنسي يخضع في النّهايّة للحكم الفرنسيّ.

- كرَّس نظام الانتخابات عام ١٩٢٨م الطّائفيّة والمناطقيّة، وسيطرة العائلات على الحياة السّياسيّة؛ إضافة لذلك أنّ هذا النّظام لم يكن نزيهًا.

- أدّت فرنسا دورًا كبيرًا في إثارة النّعرات الطّائفيّة، والمذهبيّة، والعشاريّة بين القبائل السّوريّة حتّى لا تتوحّد، وتكون قوّة ضاربة ضدّها؛ هذا بالإضافة إلى إعطاء بعض الزّعامات العشائريّة بعض الامتيازات لتبقيهم تحت نفوذها.

- إنّ الواقع السّياسيّ للتّقسيم الّذي أراد الفرنسيّون من خلاله تعزيز التّمايز الفئوي في المناطق كانت النّزعة العصبيّة المذهبيّة، والعشائريّة تستفيض، وتضخّم الحوادث الفرديّة،

وتشكّل بذلك منطلقًا لاستغلال الفئويّين، والمغرضين لها.

- كان جبل لبنان بأكثريّته المسيحيّة نواة نفوذ الفرنسيّين في الوطن العربي بصفة عامّة، وفي بلاد الشّام خصوصًا؛ بالإضافة قاعدة لانطلاقهم إلى سورية.

- كان للتّوزّع الطّائفي في سورية دورٌ في تقسيمها إلى دويلات، والدّليل على ذلك اعتماد الانتداب الفرنسي على هذه الطّوائف في تقسيماته الإداريّة.

لائحة المصادر والمراجع

أوّلًا- المصادر والمراجع العربيّة

١. أبو عيشة، نضال ماجد محمد، الطائفيّة السياسيّة ودورها في إجهاض الربيع العربي «سورية أنموذجًا»، رسالة دكتوراه، جامعة النجاح الوطنيّة، فلسطين، ٢٠١٨م.

٢. أحمد، محمّد بهاء الدين حسين، الاستشراق، مجلّة دراسات عربيّة، العدد ٩، بيروت، ١٩٩٠م.

٣. بابيل، نصوح، صحافة وسياسة سورية في القرن العشرين، دار رياض الريس، بيروت، ٢٠٠١م.

٤. باروت، محمد جمال، التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية، ط١، المركز العربي للأبحاث، بيروت، ٢٠١٣م.

٥. البعيني، حسن، دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٣م، ط١، المركز العربي للأبحاث، بيروت، ١٩٩٣م.

٦. البعيني، نجيب، أسرار ثورة بشامون في مذكرات السفير، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١١م.

٧. حجار، جوزيف، سورية بلاد الشام تجزئة وطن، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٩م.

٨. الحكيم، يوسف، سورية والانتداب الفرنسي، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩١م.

٩. ــــــــــــ، سورية والعهد العثماني، ط٤، بيروت، دار النهار، ١٩٩١م.

١٠. حوراني، أكرم، مذكرات أكرم حوراني، مكتبة مديولى، القاهرة، ١٩٥٦م.

١١. حوراني، ألبرت، الإسلام في الفكر الأوروبي، مؤسّسة نوفل، بيروت، ١٩٩٤م.

١٢. الخطيب، محب الدين، احتجاج جمعيّة العلماء بدمشق على قانون الطوائف، ١٣٥٨هـ.

١٣. الخوند، مسعود، الموسوعة التاريخيّة الجغرافيّة، مؤسسة هانياد، لبنان، (د.ت).

١٤. ديب، كمال، تاريخ سورية المعاصر، بيروت، دار النهار، ط١، ٢٠١٢م.

١٥. ديك، دوز، تاريخ الاسماعيلين الحديث، ترجمة: سيف الدين القصير، ط١، بيروت، دار الساقي، مهد الدراسات الإسماعيليّة، ٢٠١٣م.

١٦. رباط، آدمون، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، ترجمة: حسن قبيبي، ط١، الجامعة اللبنانيّة، بيروت، ٢٠٠٣م.

١٧. ـــــــــــ، تطوّر سورية السياسي في ظل الانتداب، ترجمة: سليمان رياشي، المركز العربيّة للأبحاث، بيروت، ٢٠٢٠م.

١٨. رماني، ماجدة، الانتداب الفرنسي على لبنان (١٩٢٠-١٩٤٦م)، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، ٢٠١٦م.

١٩. زقزوق، محمود حمدي، الاستشراق والخلفيّة الفكريّة للصراع الحضاري، رئاسة المحاكم الشرعيّة، قطر، ١٩٨١م.

٢٠. زيدان، رغداء، تقسيمات سورية الإداريّة أثناء الانتداب الفرنسي وأثرها على التماسك المجتمعي، (د.ت).

٢١. سعيد، إدوارد، الاستشراق، ترجمة: كمال أبو ديب، مؤسّسة الأبحاث العربيّة، بيروت، ١٩٨١م.

٢٢. سلطان، علي، تاريخ سورية أواخر الحكم التركي، مكتبة الأسد، دمشق، ١٩٩١م.

٢٣. سنو، عبد الرؤف، النزعات الكيانيّة العثمانيّة في الدولة العثمانيّة، ط١، بيروت، دار بيسان، ١٩٨٨م.

٢٤. الشمري، رائد عباس فاضل، فرنسا وقضيّة حماية الأقليات المسيحيّة، مجلة القادسيّة، العدد ٢٥، ٢٠٢٢م.

٢٥. الشهبندر، عبد الرحمن، مذكرات، ط١، دمشق، ١٩٦٧م.

٢٦. الصالح، حسام، العلويون والدولة السورية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، (د.م)، (د.ت).

٢٧. الصالح، رغداء، التقسيمات الطائفيّة في سورية، منشورات جامعة المنصورة، بغداد، ٢٠١٣م.

٢٨. ضيائي، علي أكبر، محاولات الاستعمار الفرنسي تجزئة سورية على أسس طائفيّة وأثر

المستشرقين فيها، الجامعة الإسلاميّة العالميّة، العدد ٢٦، ٢٠٠٩م.
٢٩. عبد الرحيم، جيهان، الآثار السياسيّة والاجتماعيّة للانتداب الفرنسي على بلاد الشام، جامعة أم القرى، ٢٠١١م.
٣٠. عبيد، محمود، سياسة التجزئة في سورية ولبنان، جامعة البصرة، ٢٠٠٦م.
٣١. عتيقة، دومة؛ الزرقاوي، حليمة، عصبة الأمم والاستعمار، رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي بونعامة، ٢٠١٦م.
٣٢. عثمان، هاشم، تاريخ سويّة الحديث، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ط١، ٢٠١٢م.
٣٣. عطيّة الله، أحمد، القاموس السياسي، ط٣، دار النهضة العربيّة، القاهرة، ١٩٦٨م.
٣٤. عليان، محمّد عبد الفتّاح، أضواء على الاستشراق، دار بيروت العلميّة، الكويت، ١٩٨٠م.
٣٥. فرطاس، حسيبة، العدوان الفرنسي على سورية وآثاره، رسالة ماجستير جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٩م.
٣٦. كريم، مصطفى، المنافسة الإمبرياليّة الفرنسيّة الإنكليزيّة والاحتلال الفرنسي لسورية ولبنان، جامعة دمشق، (د.ت).
٣٧. كوثراني، وجيه، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط٣، بيروت، ٢٠١٣م.
٣٨. الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسيّة، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت).
٣٩. لونغريغ، ستيفن هامسلي، سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة: بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت، (د.ت).
٤٠. ليامنة، سايح، الأثار السياسيّة للانتداب الفرنسي والبريطاني على بلاد الشام (١٩٢٤-١٩٣٩م)، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، ٢٠٢٢م.
٤١. مفرج، فؤاد، رسالة في الانتداب، مطبعة صادر، بيروت، (د.ت).
٤٢. منسي، محمود، الشرق العربي المعاصر، مكتبة الإسكندريّة، ١٩٩٠م.

٤٣. نجاة، قصّاب حسن، صانعو الجلاء في سورية، شركة المطبوعات، بيروت، ١٩٩٩م.
٤٤. هواش، محمد، عن العلويّين ودولتهم المستقلة، الشركة الحديدة للمطابع المتحدة، ط١، الدار البيضاء، ١٩٩٧م.
٤٥. وسيلة، زويجة، تطور الحركة الوطنيّة السورية في ظلّ الانتداب الفرنسي (١٩١٩-١٩٤٧م)، رسالة دكتوراه، جامعة ادرار، الجزائر، ٢٠٢٢م.

ثانيًا- المصادر والمراجع الأجنبيّة

1. Abadi. Jacob: us-Syria relations 19201967- the bitter Harvest of a flawed policy, Athens journal of history, vol.6, no.3.
2. Ettore. Rossi, Documenti sull, Origine E, Gli Sviluppi Della Questione Araba (1872- 1944).
3. Khoury. Philip: Syria and the French Mandate the Politics of Arab Nationalism 19201945-, Princeton university press, 1987.
4. La Syrie et la Liban Sous, Occupation et le Mandate Francais (1919 -1927).
5. Societe de Nations [SDN], Proces- verbal de la Commission permanente des mandats, 4eme session du 24 juin au 10 juillet 1926.